

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فان قلت ان التمثيل للحد التام بالمعنى الناطق ليس بصحيح لانه
الحد التام قسم من القولات ورجح الكثر هو قسم من العلم ورجح
القسم مع المعنى الناطق من قبيل المعلومات والوقف بين الكلامين
وكذا التمثيل للحد الناقص والرسم التام والناقص قسم من العلم
الذي يصف موارد القسم بمعنى المعلوم او نسبة المليون
الناطق بالحد التام مجاز فان الحد التام في الحقيقة هو
العلم بالجزء والفصل لروى

هذا السمع المحل من وصف السطلي من السطلي
العاري محمود حال السلف عليه الرحم والعرف
صدور لمن طالع واقاد اعظم العظماء
الاحوال دوران حور العظماء
المفصلة مورادها والكم
المنعول

٢٥٢٥
الغاري

في الحسن
اعلم ان الحد المقترن في سنة
مواقع احد هاتين الجملتين الواقفة
بين المبتدأ والخبر والواقفة
بين الفاعل والمفعول والواقفة
بين الصفة والموصوف والمواقفة
بين المبتدأ والخبر والواقفة
بين المبتدأ والخبر والواقفة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذي لا يتم منطق فصيح دون
 شكره وحمده ولا يبلغ مدح كنه عطية
 وكرمه والصلوة على حبيب وعبيده والرحمة
 اجمعين وبعده فان الرسالة الشريفة
 التي انفخها في المنطق لاجل ولده الكرام والسيد
 المحقق والخبر المدقق الكامل المكنى المنيق
 ابو البركات عم المدعو بسيد الشرف
 شرفه اليه كمال تأليف رسالة شاملة
 على قواعد تقيده وفوائد جليل لانها لما وقعت

وقعت بالعبارة الفخارية وكانه يطبط
 العربية لفضائلها اسهوا وصفاها ببلادها
 احسن فعرشها لاجل ولدي الاعز منبر
 وما ليفه من غير تصرف فيه بالزيادة التقصا
 فانه هو المنفرد بتحقيق العلوم وايضا الجاوي
 من التيسير والتوفيق واتاحة العلم الشريف
 من التصور والتصديق اعلم ان للانسان
 قوة ودراية يتقن منها فيها صور الاشياء
 كما في المرآة وكل ما يحصل فيها الا صور المحسوسات
 وفي قوة المدركة الانسانية تحصل صور المحسوسات
 والمعقولات والمخصوص ما يدرك بالحواس
 على البهامة والاعتناء والرفق والزائفة
 واللامعة والمعقول ما لا يدرك بالحواس

وكل صورة حصلت في هذه الافظ التي يربح بانها
 والفعل اما تصور واما تصديق لان تلك الصورة ان
 كانت نسبة امر ليا اخر ايجابا كبر كاتب او سببا كزيد
 ليس كاتب من تصديق وان كانت غير النسبة المذكورة
 من تصور افعالهم الكما هو الادراك منصرف في التصور و
 التصديق فصححها وبعلم بعد هذا ان نسبة امر ليا
 اخر ايجابا او سببا على ثلثة اوجه الاول نسبة التامة كما علم
 في مثال المذكور والثاني التفاضلية كما تقول ان كانت الشمس
 لعة في النهار موجود وتقول ليس ان كانت الشمس لعة في الليل
 والثالث التفاضلية كما تقول هذا العدد اما زوج واما فرد
 او تقول ليس ان يكون هذا الشخص اما اناسا او حيوانا
 فادراك النسبة التامة والالتفاضلية والالتفاضلية ايجابا
 وليست كما في قوله وادراك النسبة التامة والالتفاضلية
 وادراك النسبة التامة والالتفاضلية ايجابا وليست
 وادراك النسبة التامة والالتفاضلية ايجابا وليست

الثلث الاول تصور المنسوب اليه وبيع محكوما عليه و
 الثاني تصور النسبة وبيع محكوما به والثالث تصور النسبة
 التي بينهما وبيع نسبة حكيمه مثلا في التصديق بان زيد
 قائم لانه من تصور زيد وقائم ونسبة بينهما حتى يحصل ادراك
 النسبة على وجه الالهي ب واثبت فيكون كل تصديق متوقفا
 على تصور المحكوم عليه والنسبة الحكيمه الا انه ليس في
 هذه التصورات عند اهل التحقيق جزء من التصديق
 فصححها اعلم ان التصور على قسمين احدهما ضروريا
 وهو الذي يحتاج في حصوله الى نظر ومعرفة كالتصور الحراري و
 البرودة والسواد والبياض وغيرهما والثاني نظري وهو
 الذي يحتاج في حصوله الى تصور الملك والجن وكونها
 وعلى قياس التصور ينقسم التصديق ايضا احدهما ظوريا
 وهو الذي لا يحتاج الى نظر كالصديق بان زيد
 قائم والثاني نظري وهو الذي يحتاج الى نظر
 كالصديق بان زيد قائم

نظراً وهو الذي كان في كتابه التصديق بالصانع
موجوداً في العالم حادث وغير ذلك فهنا
التصورات النظرية مستفاد من التصورات الضرورية
والتصديق النظرية مستفاد من التصديق
الضرورية وهو عبارة عن ترتيب التصورات
المعلومة والتصديقات على وجه الترتيب
يشاد في التصورات مجتمعة وتصديقها كالأدلة
باعتبار تصور الحيوان مع تصور الناطق وقت
حيوان الناطق يحصل من هذين التصورين تصور
الإنسان وإذا تمت التصديق بأنه العالم متغير مع
التصديق بأنه كل متغير حادث وقت العالم متغير
وكل متغير حادث يحصل من هذين التصديقين بأنه
العالم حادث وهذا امتياز

امتياز الإنسان بما شأته الحيوانات بالإنسان
يحصر الجهد من المعلوم بطريق التفريق
على كل واحد يوقف طرف النظر صحة وفها
حتى إذا أراد أن يحصل مجهد تصورياً أو تصديقاً
من المعلومات التصورية والتصديقية على وجه
الصواب يكمل ذلك إلا على الطائفة المختصة
الأمثلة من عند الله بالنفوس القدسية
فإنهم لا يتجاوزون في تصور الجهد إلى
تسريب المعلومات وصلاً إلى العلم أن التصور
المستتبه إلى تصور آخر يسمى بالعرف والقول
الثاني عند الحجاب من الفهم والتصديق
المرتبة إلى تصديق آخر يسمى بالبرهان والدليل
والمقصود في هذا الفهم معرفة للمعرفة المعرف

والحجة ولا شك ان الموقوف للحجة في الحقيقة معناه
الافعال من مثل معرف الانسان بمعنى الحيوان والناطق
للفظها حجة صدوت العالم مع القضية المذكورين
فليس صاحب هذا الفن بالزوات محتاجا الى اللفظ الفاظ
وجب عليه ينظر في حال اللفظ باعتبار الدلالة
عليه ينظر في عاينها وضمها الدلالة كون الشيء
كجالة بل من العلم به العلم بالشيء اذ هو يشيخ الشيء
الاول والاوالت مولودا والوضع خفي في
شيء به وجه كعلم من العلم بالشيء الاول العلم
بالتا انك فالوضع سبب من اسباب الدلالة
وافم الدلالة كحس الاستفراقت الاول
الدلالة الوصفية وهي التي يلوك للوع فيها مدخل
وهذه تكون في اللفظ كدلالة لفظ زيد على

مع سماه وفي غير اللفظ كدلالة الخطوط
والعقود والنصب والاشارة ووع
للعان التي تستفاد منها وانما الدلالة لغة
العقلية وهي تكون بمقتضى العقل وهي ايضا
تكون في اللفظ كدلالة اللفظ المسموع من
وراد الجوار وفي غير اللفظ كدلالة المصنوع
على الصانع واثبات الدلالة الطبيعية وهي
التي تكون بمقتضى الطبع وغيره توجد في اللفظ
كدلالة اوع مع وضع الصور وغير اللفظ كدلالة
الحركة على الجارية فصل الدلالة المعبرة من
افم الدلالة الدلالة النقطية واللفظ
لانه الافادة والاستفاده في المعاد وانع
في هذا الطريق وهذه الدلالة منحورة في المطابقة

الوضعية بيان

والتفنية والالتزام والطباقية دلالة اللفظ
على تمام معنى ما وضع من حيث انه تمام الموضوع له
كدلالة الانسان على معنى الحيوان والناطق والتفنية
لشمس دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع من حيث
انه جزء الموضوع كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق
والالتزام دلالة اللفظ على معنى لازم خارج عن
معنى الموضوع له من حيث انه لازم الموضوع له
كدلالة الانسان على قابله العلم والصفة
الكتاب فصل الدلالة لولا صفات في ان
اللفظ بجزء الموضوع يدل على المعنى الموضوع له
وبواسطة ان فهم الكليات بجزء الموضوع
الجزء يدل ايضا على جزء الموضوع له كدلالة
يد على الجاهل من الموضوع دلالة دلالة الاباح

ذلك الخارج لازم للموضوع فيه حصل اللازم الخارج عن معنى
موضوع له فله ايضا فان لم يكن كذا الكلي لم يكن اللفظ
والاعلية في الجملة فليس اللازم العقل عندهم شطرا لم يكن
اللازم في الجملة فضلا **الله** اذا كان معنى اللفظ مو
ضوعا لمعنى بسبب اوله لازم ومعنى فتوجبه دلالة
المطابقة بدون التفنية والالتزام كالتفنية والالتزام
لانه جوهري بدون المطابقة وان كان له لازم ومعنى
فتوجبه دلالة الالتزام بدون التفنية واذا كان اللفظ
موضوعا لمعنى مركب لا يكون له لازم ومعنى فتوجبه دلالة
التفنية بدون الالتزام واذا استعمل اللفظ في الموضوع له
فمع حقيقة واذا استعمل في جزء الموضوع له او خارج
عنه لم يجز او يحتاج بهرنا الى قرينة صارفة عن

الموضو له او خارج عنه ليس مجازا ويحتاج في الموضوعه
تحررا ثبت اللفظ في الهمام فصورا وكان في اللفظ
واحد ليس مفردا واذا كان متعددات من غير كاد في
كل معنى يحتاج الاقربيه كلفظ العين واذا كان اللفظان
متوافقين في المعنى ليس من ارفين كالاسماء
التي هي ارفه كان مختلفين ليس متباينين كالاشياء
والفردى فصل اللفظ الادل على المطابقة على
فسمين مركب ومفرد المركب ما يدرجه في اللفظ
على جزء من المعنى المقصود دلالة مقصودة كرام الحجازة
والمفرد ما ليس كذلك وهذا اربعة اقسام الاول
ما ليس جزءا ككلمة الاستفهام والتثنية ما له جزاء ككلامه
على المعنى اصلا ككلمة ذكر المعنى لجزء المعنى المقصود

كعبدا لله علما والم اربع ما راجع ذوال على فرد المعنى
المعنى المقصود كالم لا يكون دلالة مقصودة
كالحيوان الناطق اذا سمى بشخصه لان في اللفظ
المفرد على نية اقسام اسم وكلية واداة لانه معناه
انه لم يكن تاما بمعنى لا يصلح ان يكون حكوما عليه
ولا محكوما به ليس في هذا اللفظ اداة والنحو
صرفا واذا كانا مانعا يجلو من ان يوصل
للمحكوم عليه ولا فاء لم يصلح ليس كلمة وفي نحو
فعل او ان يصلح ليس لهما فله اللفظ المركب على
فسمين تام وغير تام فالمرتب تام ما يصلح يكون
عليه معنى اذا وقع سكوه التكلم عليه لا ينظر اليه
كانتظار المحكوم به مع ذكر المحكوم عليه والمحكوم
عليه مع ذكر المحكوم به والمركب التام انما هو الصوب

المعنى طر سدا

وكذب في نفس ما يلحقه جبر او قسوة وهي العوة
 في باب التصديقات وانه لم يجتمعا بيس انت
 سواء دل على الطلب بالذوات كالامر والنهي والاستفهام
 او لم يدل كالتمني والتمني والتمني والتمني والتمني
 اي الانتشاء بغير في الحوادث والمركب الغيم العسك
 التام لا يصح السكوت عليه وهو يفرق في التقييد
 الذر يكون الجز الثاني منه في الاول اما بالافتق
 نحو غلام زيد واما بالوهوف كجوان الناطق وهذا
 في العوة في باب التصورات والغير التقييد
 في الوارث من غير ادراك معاني اللفاظ
 المعقودة وادراك معاني المركبات الغير التامة
 وادراك معاني المركبات التامة اللفظا
 ثمة جميعا من التصورات وادراك

معاني الخبر والغنية من التصديقات
 وهذه لم يأت الالفاظ كما هو المناسب
 بالتمام وما توقف التصديق على التصور
 قد ما بيانه هو اللفظ على بيان الصور
 كل مفهوما حصر في العطر ان كان تصور مافعا
 عن وقوع الشكر في الشكر ان كان بين كثيرين
 بسم جزيا حقيقيا كزيد وان كان غير مانع
 من الشكر بسم كليا وكلوا وهو من مافع ولهذا
 الكلمة وجز في اضافتي له والجز الالفاظ يجوز
 ان يكون جزيا حقيقيا كزيد بالنسبة
 الى الانسان ويجوز كليا في نفس
 لكنه يكون جزيا حقيقيا كليا كليا
 كالانسان بالنسبة الى الحيوان

ان يكون جزيا

فصل في الكلي اذا نسب ليا حقيقة افراده اذ كان
 يكون تمام حقيقة افراده او جزء منها او خارجا
 عنها فان كان تمامها تنسب نوعا حقيقيا كالملك
 فانه تمام ما هيته زيد وغيره وكبير وغيره من الافراد
 وليس كل واحد منها مما يمتاز عن الاخر الابعوار من الخلق
 خارجة عن ما بينهما وخصيتها ولما كان النوع تمام
 ما صفة الافراد فيكون افراده منسقة بالحقيقة
 فاذا سئل عن فرد بغيره او عن الافراد بما هم كان النوع مقولا
 في الجواب فالنوع كالمقول عليه كثير من متقايين بالحقيقة
 في جواب ما هو مثلا فاذا قلت ما اريد وما هو زيد وكبر
 كان الملك مقولا في الجواب وان كان جزء حقيقة افراده
 ينسب ذاتيا وهو منحصر في الجنس والفصل لان ذلك
 الجزء ان كان تمام المشترك بين الماهية وبين ما هيته

في قوله الكلي اذا نسب ليا حقيقة افراده اذ كان يكون تمام حقيقة افراده او جزء منها او خارجا عنها فان كان تمامها تنسب نوعا حقيقيا كالملك فانه تمام ما هيته زيد وغيره وكبير وغيره من الافراد وليس كل واحد منها مما يمتاز عن الاخر الابعوار من الخلق خارجة عن ما بينهما وخصيتها ولما كان النوع تمام ما صفة الافراد فيكون افراده منسقة بالحقيقة فاذا سئل عن فرد بغيره او عن الافراد بما هم كان النوع مقولا في الجواب فالنوع كالمقول عليه كثير من متقايين بالحقيقة في جواب ما هو مثلا فاذا قلت ما اريد وما هو زيد وكبر كان الملك مقولا في الجواب وان كان جزء حقيقة افراده ينسب ذاتيا وهو منحصر في الجنس والفصل لان ذلك الجزء ان كان تمام المشترك بين الماهية وبين ما هيته

في قوله الكلي اذا نسب ليا حقيقة افراده اذ كان يكون تمام حقيقة افراده او جزء منها او خارجا عنها فان كان تمامها تنسب نوعا حقيقيا كالملك فانه تمام ما هيته زيد وغيره وكبير وغيره من الافراد وليس كل واحد منها مما يمتاز عن الاخر الابعوار من الخلق خارجة عن ما بينهما وخصيتها ولما كان النوع تمام ما صفة الافراد فيكون افراده منسقة بالحقيقة فاذا سئل عن فرد بغيره او عن الافراد بما هم كان النوع مقولا في الجواب فالنوع كالمقول عليه كثير من متقايين بالحقيقة في جواب ما هو مثلا فاذا قلت ما اريد وما هو زيد وكبر كان الملك مقولا في الجواب وان كان جزء حقيقة افراده ينسب ذاتيا وهو منحصر في الجنس والفصل لان ذلك الجزء ان كان تمام المشترك بين الماهية وبين ما هيته

ما صفة اخرى يستحق جنس والمركب تمام المشترك
 والعام نحو من عن المفسر كالمحيوان
 فان كان تمامها تنسب نوعا حقيقيا كالملك
 فانه تمام ما هيته زيد وغيره وكبير وغيره من الافراد
 وليس كل واحد منها مما يمتاز عن الاخر الابعوار من الخلق
 خارجة عن ما بينهما وخصيتها ولما كان النوع تمام
 ما صفة الافراد فيكون افراده منسقة بالحقيقة
 فاذا سئل عن فرد بغيره او عن الافراد بما هم كان النوع مقولا
 في الجواب فالنوع كالمقول عليه كثير من متقايين بالحقيقة
 في جواب ما هو مثلا فاذا قلت ما اريد وما هو زيد وكبر
 كان الملك مقولا في الجواب وان كان جزء حقيقة افراده
 ينسب ذاتيا وهو منحصر في الجنس والفصل لان ذلك
 الجزء ان كان تمام المشترك بين الماهية وبين ما هيته

في قوله الكلي اذا نسب ليا حقيقة افراده اذ كان يكون تمام حقيقة افراده او جزء منها او خارجا عنها فان كان تمامها تنسب نوعا حقيقيا كالملك فانه تمام ما هيته زيد وغيره وكبير وغيره من الافراد وليس كل واحد منها مما يمتاز عن الاخر الابعوار من الخلق خارجة عن ما بينهما وخصيتها ولما كان النوع تمام ما صفة الافراد فيكون افراده منسقة بالحقيقة فاذا سئل عن فرد بغيره او عن الافراد بما هم كان النوع مقولا في الجواب فالنوع كالمقول عليه كثير من متقايين بالحقيقة في جواب ما هو مثلا فاذا قلت ما اريد وما هو زيد وكبر كان الملك مقولا في الجواب وان كان جزء حقيقة افراده ينسب ذاتيا وهو منحصر في الجنس والفصل لان ذلك الجزء ان كان تمام المشترك بين الماهية وبين ما هيته

بالتفصيل

الاصطلاحية والتميز بينهما وبين فصولها وخواتمها في
 غابة السهولة كضروب الكلمة والاسم والفعل والحرف
 والمعرب واعرافها الزائنة والمدفون وكحواها فصلا 400
 قد فرغنا من مباحث التصورات النظرية الى شئنا اخرجها
 بيان الموصول بالصورات وهو قول ان راجع بقا الشبهة
 والاخر طين الخس التي مرتب منها القول ان راجع كذلك يحتاج
 في التقديرات النظرية الى شئنا اخرجها بقا الموصول
 الى التقديرات وهو كذا يتاخر منها والاخير بيان الفصايا
 التي يتربط الجزء منها فلا بد من تقديم المباحث الفصايا
 فنقول القضية قولنا لا يقع ان يقال العائد انه صادق فيه او كاذب
 فيه والقضية مرتب من اربعة اشياء المحكوم عليه والمحكوم به والكذب
 والنسبة الحكمية وحكمه بالاجاب والتسبب والخرق بين
 النسبة الحكمية والحكم الظاهر في صورة الشك فان النسبة

الشك فان النسبة الحكمية حاصلة لان الشك
 لان الشك فيها بخلاف الحكم والقضية على غنى امتداد حملتها
 وشرطية منفصلة وشرطية منضمة لان المحكوم عليه
 والمحكوم به في القضية ان كانا مفردين او في حكم مفردين
 او في حكم مفردين سميت القضية جملة سواء كانا موجبة
 كزبد قائم او سالبة كزبد ليس قائم وان لم يكونا مفردين
 ولاف في حكم مفردين سميت قضية شرطية فان كان الحكم في القضية
 الشرطية بالاتصال سميت منفصلة سواء كانت موجبة كما
 نقول ان كانت الشمس طلعت فالتها موجودا وسالبة
 كما نقول ليس البتة ان كانت الشمس طلعت فالتها وان
 كان الحكم فيها بالاتصال سميت منفصلة سواء كانت موجبة
 كما نقول بعد العدد اما زوج واما فردا وسالبة كما نقول
 ليس ان يكون العدد اما زوجا واما فردا واما كذا من الوا

حد

هذا هو اللفظ

فصل في اطلاق الملية والمنفصلة والمنفصلة على الموحيا
ظاهر واما على السؤال لاجل المناسبة مع الموحيا في الاطراف
فصل في المحكوم عليه في القضية الملية بسبب موضوعها
والمحكوم به بسبب محمولها واللفظ الذي يدل على النسبة الملية
والمحكوم معا يسمى رابطة كلفظ ^{زيد في زيد قائم} ولفظ قائم ^{في زيد}
استر في قول ^{زيد في زيد قائم} است وحرارة الكسرة في لغة
بعضهم زيد وبيرو وبالملة كلما يدل على الرابطة بين الموضوع
والمحمول يسمى رابطة والمحكوم عليه في القضية الشرطية
يسمى مقدمات والمحكوم به يسمى نالها فصلا ^{الموضوع}
الملية ان كان جريها حقيقيا سميت شخصية نحو زيد كان
وزيد ليس كاتب وان كلت فان لم يكن الا في ارضها سميت
مهله نحو الانثى كاتب والانثى ليس كاتب فان ثبت
سميت محصورة وهي اربعة اقسام الموجبة الكلية والابنة

والابنة الكلية الموجبة الجزئية والابنة الجزئية الغفيا
الشخصية والطبيعية غير معبر في العلوم والقضية المراهنة
في قوة المحصورة الجزئية فالقضا بالمعبرة في العلوم المحصورة
الاربع فصلا كل من حروف الخ في القضية اذا كان جزء
من المحمول سميت القضية محصورة نحو زيد ليس كاتب
فصلا كل نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت بالاجاب
والسبب يجوز ان يكون ضرورية اي كانت مستحيلة لا يمكن
وصحده القضية بسبب ضرورية نحو كل انسان حيوان بالضرورة
ولاشئ من الانثى بحجر بالضرورة ويجوز ان يكون سلبا
الضرورة عن جانبي الايجاب والسلب وصحده القضية
يسمى ممكنة خاصة نحو كل شئ كاتب بالامكان الخاقص
ولاشئ من الانثى كاتب بالامكان المحكم الخاقص
معنى الموجبة وان لينة فيها واحد بمعنى ان ثبوتها بكاتبه
الشبهت بالقبالة

طوبى من الكتاب
علم الناسخ والاصحاح
معه وانه لو زيد
كان وان لم يكن
خبره سميت القضية
السبب

نسبة الى الطرفين حتى يعلم به النسبة المجهولة ونسخ
 ذلك اوسط كما ان موضوع المطلوب نسخ الصغر ونحوه
 المطلوب نسخ هذا كبر وحده الاوسط ان كان محمولا
 للاصغر وموضوعه الاكبر فهو الشكل الاول وان كان محمولا
 لهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا لهما فهو الشكل الاول الثالث
 فصلا كما والشكل الاول شرطه ان يكون صفرا اي العنفة
 المشتقة على الاكبر كلية حتى يبرز بعدتي لكم من الاوسط
 للاصغر لغينا فيكون صفرا الشكل الاول موجبة وكبره
 كلية وفروية اربعة موجبتان كلبتان ينتجها سالبه
 موجبة كلية وموجبة جزئية صفري مع موجبة كلية كبرى بينهما
 موجبة جزئية وموجبة كلية صفري مع سالبه كلية كبرى بينهما
 سالبه كلية وموجبة جزئية صفري مع سالبه كلية كبرى
 ينتجها سالبه جزئية فالشكل الاول ينتج المحصورات الاربعة

بالعلم في ان
 الرابع والاربع

الاربعة والشكل الثالث شرط اختلاف المقدمتين بالانبات
 والسبب ان يكون احداهما موجبة والاخرى سالبة
 والكلية الكبرى وفروية ايضا اربعة موجبة كلية صفري
 مع سالبه كلية كبرى نحو كل ج ب ولا شيء من
 ج ب فلا شيء من ج ا او عكس نحو لا شيء من ج ب
 وكل ا ب فلا شيء من ج ا او موجبة جزئية صفري مع
 سالبه كلية كبرى نحو بعض ج ا ولا شيء من ا ب وليس
 بعض ج ا او سالبه جزئية صفري مع موجبة كلية
 كبرى نحو ليس بعض ج ب وكل ا ب فنتيجة الشكل الثالث ليست
 الا سالبه اما كلية واما جزئية والشكل الثالث شرط
 ايجاب صفري وكلية احدى مقدمتيه وفروية ستة ثلث
 منتجة للموجبة الجزئية وثلث للسالبة الجزئية اعنا ثلث
 بالاول من موجبتين كلبتين نحو كل ج ب وكل ا ب او من

بعض
 ج ا

16

موجبة خبرية هي وموجبة كلية كبرى كـ بعض
ج وكل **ب** او من موجبة كلية صغيرة وموجبة خبرية
كبرى نحو كل **ب** **ج** وبعض **ب** فنتيجة هذه الفرع بالثالث
انها بعض **ج** او اما الثالث الثالث من موجبة كلية كبرى
مع سائر كلية كبرى نحو كل **ب** **ج** ولائذ من **ب** **ج** او
من موجبة خبرية هي مع سائر كلية كبرى كـ بعض
ب **ج** ولائذ من **ب** او من موجبة كلية هي مع سائر
خبرية كبرى نحو كل **ب** **ج** وليس بعض **ب** **ج** هذا **ب** **ج**
الفرع اما ليس بعض **ج** **ب** والشكل الرابع **ب** **ج**
عن الطبع فلم نذكر **ب** **ج** واما القياس الاستثنائي
على قسمين احدهما الاتصال والثاني الانفصال اما
الاتصال فهو مركب من متصل له زوينة مع وضع المقدم
اي اثبات وينتج وضع النام كما تقول ان كان هذا

هذا القسم الثاني فهو حيوان كنه انك فهو حيوان او
تركب من منقولة له زوينة ورفع النك وينتج رفع المقدم
كما تقول في المثال المذكور كنه ليس حيوان فهو ليس
واما الانفصال فهو مركب اما منفصلة حقيقية مع
وضع اليدين وينتج رفع الجزء الاخر او مع رفع احد
الجزئين وينتج وضع الجزء الاخر فنتيجة اربعة اما
زوج واما فرد كنت فرد فليس بزواج كنت
فرد فليس بزواج كنه زوج فليس بزواج فرد
كنه ليس بفرد فرد فليس بزواج فرد او مركب
من المنفصلة اما نامة الجمع مع وضع احد الجزئين
وينتج رفع الجزء الاخر فنتيجة اثنان كما تقول
هذا الجاهل اما شجر او حجر كنه شجر فليس بحجر وكنه حجر
فليس شجر او مركب من المنفصلة اما نامة المجموع رفع

احد البرئين ونبهت وضع الجزء الاخير في فننته
اشنك كما تقول هذا الجرم اما شجر اول
بحر كفت ليس لا شجر اول البحر الكنت
شجر لاجر ولكن صفا اخر
الكلام من هذه الترتيب
ثم الكتاب بعون الله الملك

لوقفا بيا ميعين بار جمع يا غفور
يا كرم باق وربا
رحمن وارج

كاتب الشيخ عبد القادر الطيب
الشيخ ابن تيمية في وقت الفجر
في شهر رجب سنة ست وثلثون ومائة
والف
بارح ١١٣٤

الرسالة الشريفة في القواعد المنطقية (قسطان)
للقدوسية محمد بن محمد بن محمد بن محمد

بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الثانية في القضايا والتساوي

واحكامها ورفها مقدمة وثالث فصول اما المقدمة ففي

يعرف القضية واقسامها الاولية القضية قول يضح ان

يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه وهي جملة

ان اخلت بطرفيها الى مفردين كقولنا زيد قائم زيد

ليس بقائم وشرطية ان لم تخل والشرطية اما متصلة ^{بشيء}

وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير

اخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان

او ليس ان كان هذا انسانا فهو جبار واما منفصلة

وهي التي يحكم فيها بالتساوي بين القضيتين فالصدق

والكذب معا وفي احد هما فقط او نفيه كقولنا اما

ان يكون هذا العدد زوجا او فردا ليس اما ان ^{او}

يكون هذا الانسان جونا او اسود الفصل الا

ول في الجملة وفيه اربعة مباحث البحث الاول في

اجزائها واقسامها الجملة انما يتحقق باجزاء ثلثة

محكوم عليه ويسمى موضوعا ومحكوم به ويسمى

محمولا ونسبة بينهما يربط المحمول بالموضوع

واللفظ الدال عليها يسمى رابطة كهو في قولنا

زيد هو عالم ويسمى ^{تسمية} وقد يحذف الرابطة

في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها والقضية ^{ثلاثية}

يسمى ثنائية وهذه النسبة ان كانت نسبة بها

لوهي حذف الرابطة في بعضها
لشعور الذهن بمعناها

يصح ان يقال ان الموضوع محمول فالقضية موضوع

كقولنا الانسان حيوان وان كان نسبة بها

يصح ان يقال ان الموضوع ليس محمول فالقضية

سالبة كقولنا الانسان ليس بحر وموضوع

المحملة ان كان شخصا سميت مخصوصة

وشخصية وان كان كليا فان بينه كية الافراد

عليها الحكم ويستعمل اللفظ الدال عليها سور كيمت

محصورة ومسورة وهي اربع لانه ان يتبين ان الحكم

على كل الافراد فهي الكلية اما موجبة وسورها

كل كقولنا كل نار حارة واما سالبة وسورها

لاشي ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد في التنا

الانسان

يحد وان فيها ان الحكم على بعض الافراد فهي الجزئية

اما موجبة وسورها بعض واحد كقولنا بعض

الحيوان انسان او واحد من الحيوان انسان

واما سالبة وسورها ليس بعض وبعض ليس كقولنا

ليس بعض الحيوان با انسان وان لم يتبين فيها كية

الافراد فان لم تصلح لان تصدق كلية وجزئية

طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع

وان صلح لذلك سميت مهملة وهي في قوة الجزئية

كقولنا الانسان في خير وبالعكس البحث الثاني

في تحقيق المحصورات الاربع كقولنا كل شيء يتعمل

تارة بحقيقة ومعناه ان كل ما لوجد كان

ليس كل حيوان انسان وليس بعض الانسان بحجر وليس

كقولنا الانسان في خير في النسب

بشيء جنس

في الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان **ب** اي كل ما
هو ملزوم **ب** فهو ملزوم **ب** وتارة بحسب الخارج
ومعناه كل **ج** في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله
او بعده فهو **ب** في الخارج والفرق بين الاعتبارين ظ
فانه لو لم يوجد شيء من المربعات في الخارج يصح ان يقال
كل مربع شكل بالاعتبار الاول دون الثاني ولو لم يوجد
جده الاشكال في الخارج الا المربع يصح ان يقال
كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الاول وعلى هذا
نفس المصوّر الباقيّة البحث الثالث في العدول
والتحصيل عرف السلب ان كان جزء من الموضوع
كقولنا اللامحى جماد او في المحمول كقولنا الجماد لا عالم

عالم او منهما جميعا سميت القضية معدولة موجبة كانت
او سالبة وان لم يكن في ذلك شيء منها سميت محتملة ان
كانت موجبة وبسبب ان كانت سالبة والاعتبار
بإيجاب القضية وسببها بالنسبة البتوتية والتبعية لا
يربط في القضية فان قولنا كل ما ليس من كليب عالم موجبة
مع ان طرفها عدمتان وقولنا لا شيء من المتحرك يساكن نسبة
مع ان طرفها وجوديتان والبتع البسيطة اعم من الموجبة المعدولة
لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب فان
الايجاب لا يربح الا على موجود محقق كما في الخارجية الموضوع
او مقدر كما في الحقيقة الموضوع واما اذا كان الموضوع موجودا
فانها متلازمان والفرق بينهما في اللفظ اما في التلائية فان
لغويته موجبة ان قدمت الرابطة على حرف السبب والسالبة
ان اخذت عنه واما التلائية فبالنسبة او بالامطلاق على
تخصيص لفظ غير اولي الايجاب المعدول ولفظة ليس سلب
ابسيطة او بالعكس **البحث الرابع في اللفظ بالموجبة**

للابدية نسبة المحولات الى الموضوعات من كيفية اجابته كانت
 النسبة او سببية كالضرورة والدوام واللفورية واللاادوم
 وتسمى تلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها يسمى
 جهة القضية والقضايا الموجهة التي حرت العادة بالبحث عنها
 وعن احكامها تثبتت قضية منها بسيطة وهي التي يحققها
 اجاب فقط او سبب فقط ومنها مركبة وهي التي يحققها تركبت
 من اجاب او سبب والبطلان في الالفورية المطلقة
 وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحول للموضوع او سببية عنها
 مادام ذات الموضوع موجودة كقولنا بالضرورة كل انسان
 حيوان وبالضرورة لا شيء من الانساق الثابتة الدائمة
 المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحول للموضوع او سببية
 مادام ذات الموضوع موجودة ومثالهما اجابا او سلبا ما مر في
 وسط العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحول للموضوع
 او سببية عنها بغير وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل
 كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً وبالضرورة لا شيء من الكاتب

وان نسبة بين الضرورة
 ان الضرورة افضل من المطلقات
 انما الضرورة افضل من اشياء الا
 في ذلك من الموضوع ومنها
 الدوام واللفورية المطلقة
 في ذلك من الموضوع ومنها
 في ذلك من الموضوع ومنها

في ذلك من الموضوع ومنها

في ذلك من الموضوع ومنها

في ذلك من الموضوع ومنها

دام كاتباً الرابعة العربية العامة وهي التي يحكم فيها بدوام
 ثبوت المحول للموضوع او سببية عنها بغير وصف الموضوع
 ومثالهما اجابا او سلبا ما مر في المطلقة العامة
 وهي التي يحكم فيها بثبوت المحول للموضوع او سببية عنه بالفعل
 كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متفتت وبالاطلاق
 العام لا شيء من الانساق المتفتتة التي الملكة
 العامة وهي التي يحكم بارتفاع الضرورة المطلقة في الجانب
 المنفي للحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان
 في كل مكان العام لا شيء من النار يبادر واما المركبات فجميع
 الاصلية والوسطية هي عامة وهي التي يحكم في ذلك
 اللاادوم والذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة
 كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً فتم كبيراً
 في موجبة بغير وصف عامة ولتتأمل مطلقاً عامة وان كانت
 سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكاتب يساكن الاصابع
 مادام كاتباً لا دائماً فتم كبيراً في سالبة بغير وصف عامة وموجبة

مطلقة عامة الثانية العرفية التي هي العرفية العامة
مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فترتيبها
في موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة ثابتة ومساكنها
اي بابا وسببا ما امر الثالث الوجودية اللازمية وهي
المطلقة العامة مع قيد اللازمية بحسب الذات وهي ان كانت
موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل بالضرورة
فترتيبها في موجبة مطلقة عامة وليست ممكنة عامة وان كانت
وان كانت سالبة كقولنا لا من الانسان ضاحك بالفعل لا
بالضرورة فترتيبها في سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة
الرابعة الوجودية اللادائمة وهي المطلقة التي مع قيد اللادوام
بحسب الذات وهي ان كانت موجبة او سالبة فترتيبها من
مطلقين عامتين ايها الموجبة والالف في سالبة ومساكنها
اي بابا وسببا ما امر اطراف الوقيتية وهي التي تكلم فيها بالضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او بطلان زوت معين في اوقات وجوده
مقيد بالادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة

كل قهر متخلف في وقت

في وقت الجملونة الارضية بينه وبين اللادائم فترتيبها
في موجبة مطلقة وسالبة مطلقة عامة فان كانت سالبة
كقولنا بالضرورة لا شيء من القهر متخلف في وقت الربيع لادائم
فترتيبها من سالبة وقيته مطلقة وموجبة مطلقة عامة التي
المتشعبة وهي التي يكلم فيها بالضرورة ثبوت المحمول للموضوع
او بطلانه في وقت غير معين في اوقات وجوده للموضوع
مقيد بالادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا
بالضرورة كل انسان مستغفر في وقت ما لادائم فترتيبها
في موجبة مطلقة متشعبة وليست مطلقة عامة وان
كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان
يستغفر في وقت ما لادائم فترتيبها من سالبة متشعبة
مطلقة وموجبة مطلقة عامة البعث الممكنة الخاصة وهي
التي يكلم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانب الوجود
والعدم جميعا وهي سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان
الخاص كل انسان كاتب او سالبة كقولنا بالامكان الخاص

شيء من الالان بكاتب غير كبير من ممكنين عامتين
 احدهما موجبة والاخرى سالبة والظابط الاول الادوام الساقية
 لا مطلق عامة واللا ضرورة لا يمكنه عامة مخالفة الكيفية
 وموافقة الكمية لغير القضية المفيدة بها **الفصل**
الثاني في اقسام الشرطيات اجزاء الاول منها يسمى
 مقدما والثانية تاليا اما المتقدمة فهي لزومية وهي التي
 صدق فيها التالي على تقدير صدق مقدم لعلاقة بينهما توجب
 ذلك كالعلة والمعلولة والتضادف واما الثانية
 وهي التي تنه عن ذلك فيها مجرد توافق الجزئيين على الصدق
 كقولنا ان كان الالان ناطقا فالجارنا هو واما
 المنفصلة فهي التي اما حقيقة وهي التي يحكم فيها بين
 جزئيين في الصدق والكذب معا كقولنا اما ان يكون
 هذا الشيء حرا او سحرا واما ساقية المخلو وهي التي يحكم
 فيها بالسنافي بين الجزئيين في الكذب فقط كقولنا اما ان
 زيد في البحر واما ان لا يكون وكل واحدة في هذه الثلاثة اما تباد

ليدرج في القسم الثاني
 في القسم الثاني
 في القسم الثاني

وهي التي تكون

يكون التناقض فيها الذي اجزى كما في الثلاثة المذكورة واما
 اتفاقية وهي التي يحكم التناقض فيها مجرد الاتفاق كقولنا
 الالاسود الالاكاتب اما ان يكون اسودا وكاتب حقيقة
 او لا اسودا ولا كاتبا ما نقر ليج او اسودا ولا كاتبا ما نقر
 اكلو وبتسا كل واحد من هذه القضايا الثلاثة هي التي ترفع
 ما حكم في موجبتها فالتزام التزم تسمى بتسا لزومية و
 سالبية العنادات هي سالبية عنادية وتسا الاتفاق
 يسمى اتفاقية والمتقدمة الموجبة يصدق عن صادقين
 وعن كاذبين وعن مجهول الصدق والكذب معا وعن
 مقدم كاذب تاليا صادقا دون عكس المتناقض استلام
 الصادق الكاذب والكذب عن جزئيين كاذبين ومنه
 مقدم كاذب وتسا صادق وبالعكس عن صادقين
 هذا اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذبها
 عن صادقين مح والمنفصلة الموجبة الحقيقة يصدق عن
 صادق وكاذب وتكذب عن صادقين والكاذبين و

ما نفع لهج يصدق من كاذبين وعن صادق وكاذب
وتكذب عن صادقين وما نفع لكونه يصدق من صلاتين
وعن صادق وعن كاذب وتكذب عن كاذبين والبتة
والبتة يصدق عما تكذب له موجبة وتكذب عما يصدق
الموجبة وكيفية الشرطية ان يكون التام للارضا او معناه
للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصولها عليها وهي
الاوضاع التي كقولنا سبب اقتران الامور التي يمكن اجتماعها
مها والجزئية ان يكون كذلك على بعض هذه الاوضاع و
المحصول ان يكون كذلك على وضع معين وسور الموجبة الكمية
في المنفصلة كلها ومهما ومنه وفي المنفصلة دائما والسور
الكلمة فيهما البتة والموجبة الجزئية فيهما قديمة و
البتة الجزئية قد لا يكون وادخاله في السور
الايجاب الكل والمهمله باطلاق لفظة لو وان واذا
في المنفصلة واما واو في المنفصلة والشرطية قد يتركب
عن حلتين وعن منفصلتين وعن جملة ومفصلة وعن جملة و

منفصلة وعن

منفصلة ومنفصلة وكل واحد من الثلثة الاخر في
المنفصلة تنق الرحم بين الامتياز مقدمها عن تاليسا
بالطبع بخلاف المنفصلة فان مقدمها يميز عن تاليسا بالوجه
فقط فاقسام المنفصلات تسعة والمنفصلات ستة و
اما الالته وفليك استخراجها من نفسك
الفصل في التناقض في احكام القضايا وفيه
اربعة مبتدئات الاولى في التناقض وحدوده بانه اختلاف
القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون
احدهما صادقا والاخرى كاذبة ولا يتحقق في المحصول
الاعتدائي للموضوع ويندرج فيه وحده المرط والكل
وبخروج عن دائر المحصول ويندرج فيه وحده
الكان والزمان والاضافة والقوة والفعال في
المحصولتين لا بد مع ذلك من الاختلاف بالكمية لصدور
الجزئيين وكذب الكليتين في كل ملة يكون الموضوع فيها
اعلم من الجوار ولا بد من الاختلاف بالجزء في الكل لصدق المكينز

الكل

وكذب الضروريتين في مادة الامكان فقيض الضرورية
المطلقة الممكنة القال لان سبب الضرورية مع الضرورية مما يتناقضاً
جرماً ونقيض الدائمة المطلقة العامة لان السبب في
كل الاوقات يتناقض في اليجاب في البعض وبالكه ونقيض
المشروطة العامة الجنية الممكنة اي ان الحكم فيها
يرفع الضرورية بحسب العوض عن الجانب الخالف كقول كل من
يدوات لجن يمكن ان يستعمل في بعض اوقات كونه مجنوناً
ونقيض العرفية العامة الجينية المطلقة اي ان الحكم فيها يثبت
الموجود الموضوع او سببها في بعض احوال ووصف الموضوع و
امثاله ما تم **واما المركبات** فان كانت كلية فقيضها
لا تحقق جزئها وذلك جلي بوجهة بطلانها بتمام المركبات
ونعائض البطلان فانك اذا تحقق ان الوجودية الدائمة
تركبها من المطلقين عامتين احدهما موجبة والاخرى سلبية
وان نقيض المطلقة هو الدائم تحقق ان نقيضها اما الدائم
الذي له الدائم الموافق وان كانت جزئية فلا يكفي نقيضها

مناذرها

ذكرناه لانه تكذيب بعض الجسم حيوان لا دائماً مع كذب
كل واحد من نقيض جزئية بل الحق في نقيضها ان ترد بين نقيض
الجزئيين لكل واحد واحد كل واحد واحد لا يخرج نقيضها بفقار
كل جسم حيوان دائماً اول جسم حيوان دائماً واما ان شرطية
فقيض الكلية منها الجزئية الموافقة في جنس المخالفة في الكيف
وبالعكس **البحث الثاني في العكس**
المستوى وهو عبارة عن جعل الجزئيين الاول من القضية ثانياً
والثاني اولاً مع بقاء الصدق والكيفية **اما السوال**
فان كانت كلية فبيع منها وهي الوقتان والوجوديان
والمكثتان والمطلقة العامة لا تنفك لا امتناع العكس
في احصائها وهي الوقتية لصدق قولنا بالضرورة لا شيء
من القمر بمنزلة وقت التبريع لا دائماً وكذب قولنا بعض
المنخرف ليس بقمر بالامكان العام الذي هو اعم الجهات
لان كل منخرف فهو قمر بالضرورة فاذا لم تنفك الاخص
لم تنفك الاعم اذ لو انك الاعم لانك الاخص لان لازم

اللازم لا يزم الاخص ضرورة **وانما الضرورة والدائمة**
المطلقان تنفك دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة
او دائما لاشئ من **ب** فدايم **ب** فدايم **ب** فدايم **ب** فدايم
ب والافضل **ب** بالاطلاق العام وهو **ب**
الاصل ينتج بعض **ب** بالضرورة في الضرورة
ودائما في الدائمة وهو **ب** **واما المشروطة** والوفية
العامتان فتفك عرفت عامة كلية لانه اذا صدق
بالضرورة او دائما لاشئ من **ب** مادام **ب** فدائما
لاشئ من **ب** مادام **ب** والافضل **ب** حين
هو **ب** وهو مع الكمال ينتج بعض **ب** حين
هو **ب** وهو **ب** **واما المشروطة** والوفية الخاصة
فتفك عرفت عامة لا دائمة في البعض **ب** الوفية
العامة فليكونا لازمة للعامتين **واما** اللادوام فلان
لو كذب لصدق لاشئ من **ب** **ب** دائما فيفك
لا لاشئ من **ب** دائما وقد كان **ب** بالفعل

وهذا

وهذا **ب** وان كانت بترئية فالتشروط والوفية
الخاصتان تنفك عرفت خاصة لانه اذا صدق
بالضرورة او دائما بعض **ب** مادام **ب** لا دائما
صدق او دائما ليس بعض **ب** مادام **ب** لا دائما لانا
نقوض الموضوع وهو **ب** فذ **ب** بالفعل ودرب
اللاادوام بسبب الباء عنه وليس **ب** مادام **ب** والا
لكان **ب** حين هو **ب** **ب** حين هو **ب** وقد كذا
ب مادام **ب** هذا خلف واذا صدق ليدم والبك وتنافيا
فيه صدق بعض **ب** مادام **ب** لا دائما وهو
المطلوب **واما** البولية فلا تنفك لانه يصدق بالضرورة
بعض كيو ان لا ينس ان وبالضرورة بعض القمير ليختلف
وقت الترتيب لا دائما مع كذب **ب** بالامكان العام لانه
هو اعم لهما **ب** لكن الضرورية اخص **ب** والوفية اخص
المركبات الباقية ومتى لم تنفك لم ينكس **ب** منها
لما عرفت ان العام متلزم لانفك **ب** **واما**

الموجبات كلية كانت او جزئية فلا تنفكس
كلية لا تقابلها الجزئية المخصوصة واما في الجزئية فاما
لفرورية والدائمة والعامة فان تنفكس حينئذ مطلقة
لانه اذا صدق **ب** باحدى الجهات اللربيع المذكورة
فبعض **ب** حين هو **ب** والافلا من **ب** مادام
ب وهو مع الاصل ينتج كل شيء **ب** دائما في
الضرورة والدائمة وما دام **ب** في العالمين وهو
ب **واما الخ** **متان** فتفكس حينئذ مطلقة
مقيدة بالادوام واما حينئذ المطلقة فلكونها لازمة
لعامةها واما قيد الادوام في الاصل الكلي فلانه لو كذب
لصدق كل **ب** دائما فنفس الجزء الاول من الاصل
وهو قولنا بالضرورة او دائما كل **ب** بما دام **ب** ينتج
كل **ب** دائما ونفس الجزء الثاني ايضه وهو
قولنا لا شيء **ب** بالاطلاق العام فيلزم
اجتماع النقيضين وهو **ب** **واما في** **ب** فنفس القول

الموضوع وهو **ب** بالفعل والالكان **ب** وب لدوام
البايدوام الجيم لكن اللازم باطل لتقيد الاصل باللا
دوام **واما الوقتان** والوجوديان والمطلقة
العامة فتفكس مطلقة تعامة لانه اذا صدق كل **ب**
باحدى الخ المذكورة فبعض **ب** بالاطلاق العام
والافلاشي من **ب** دائما وهو مع الالكان ينتج
لاشي منه **ب** دائما وهو **ب** وان شئت عكست
نقيض العكس الموجبات لا يصدق نقيض الاصول او
الاحض منه **واما الممكنات** فيلزم في الانعكاس
وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانعكاس فيهما
على انعكاس البتة الضرورية كنفها او على انتاج الضم
الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل الاول الذين كل
منهما غير متحقق ولعدم الظرف بدليل لوجب الانعكاس
عدمه واما ان شرطية والمتصلة الموجبة كلية كانت
او جزئية تنفكس موجبة جزئية والبت الكلية تنفكس

كلية اذ لو صدق ليقض العكس لا ينضم مع الال قياس
 مستغنى للحيال واما التباينية فلا تنعكس لصدق قولنا
 قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو حيوان مع كذب العكس
واما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم
 الامتياز بين جزئها بالطبع **الشيء الثالث** في
 عكس النقيض وهو عبارة عن جعل كل اول في القضية
 ليقض للثاني والثاني غير الاول مع في لفظة الال
 في اليكف وموافقته في الصدق **واما الموجبات**
 فان كانت كلية فبعض منها وهي التي لا تنعكس والبرها
 بالعكس المستوي لا تنعكس لان القضية اخبرها وهي لا تنعكس
 لانه يصدق بالضرورة كل فخر هو يفتخرف وقت التبريع
 لا دائما من عكسها عرف **وتنقل الضرورية**
 دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة اودائ كل **فدائما**
 لا شيء مما ليس **ج** والاضعوض ما ليس هو
ج بالفعل وهو مع الال ما ينسج بعض ما ليس فهو **ب**

بالضرورة

بالضرورة في الضرورية ودائما في الدائمة وهو **ج**
واما المشروطة والوقفية العامة فتعكس
 فتعكس عرقية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او
 دائما كل **ب** ما دام **ج** فدائما لا شيء مما ليس
ب ما دام ليس **ب** والاضعوض ما ليس فهو
ج حين هو ليس **ب** وهو مع الال ينسج بعض ما ليس فهو
ب حين هو ليس وهو **ج** **واما الى صتان**
 فتعكس عرقية عامة لا دائمة في البعض **اما الوقفية**
 العامة فلا تستلزم العامتين اياها **واما اللادوام**
 في البعض فلانه يصدق بعض ما ليس هو **ج** باطلاق
 العام والافداشي مما ليس **ج** دائما فينبغ للشيء **ج**
 ليس **ب** دائما وقد ينسج لشيء **ج** **ب** بالفعل ككلم اللادوام
 فيلزمه كل **ج** فهو ليس **ب** بالفعل لوجود الموضوع هذا
 هف **وان كانت** جوئية فاطا صتان تنعكس عرقية
 خاصة لانه اذا صدق بالضرورة اودائ بعض **ج** ما

دام **ج** لا دائما فبعض ما ليس **ليس** مادام **ك**
ب لا دائما لان فرض الموضوع وهو **ج** وقد ليس **ب**
 والالكان **ج** حين هو ليس **ب** فليس حين هو **ج** و
 قد كان **ب** مادام **ج** هذا هف **و** **ج** بالفعل وهو ظه
 فبعض ما ليس **ليس** مادام **ليس** لا دائما وهو كخط
واما البواقى فلا تنك لصدق قولنا بعض الحيوان
 هو ليس **ب** بالضرورة المطلقة وبعض القول هو
 ليس **ب** بخلاف بالضرورة الوقتية **ك** ان عكس ما ومنت
 لم تنك لم تنك شي منها لما وفت في العكس تنك
واما النسب كقوله كانت اذ **ب** فتنك كلتيه لا تقار
 هو يقبض المجرى اعم من الموضوع وتنك نحن قمتان حينية
 مطلقة لانه اذ اصدق بالضرورة او دائما **كشي** **ج**
ب مادام **ج** لا دائما فبعض ما ليس **ب** حين هو
 ليس لان فرض الموضوع وهو ليس **ب** بالفعل
و **ج** في بعض اوقات كونه ليس **ب** لانه ليس في جميع

٢ -
 جميع اوقات **ج** فبعض ما ليس **ب** فهو **ج** في بعض احيان ليس
 فهو المدعى واما الوقتين والوجود يتان فينك مطلقة
 لانه اذ اصدق لاشي من **ج** **ب** احدي هذه الجهات يفرض
 الموضوع وهو ليس **ب** بالفعل **و** **ج** فبعض ما ليس **ب**
 فهو **ج** بالفعل وهو المظهور هنا بيان عكس جزئياتها وامت
 بواقى التساوي والسطرية موجبة كانت او بتا في غير معلومة
 الانكاس لعدم الظفر بالبرهان
 لوازم الشرحيات واما المقتضى الموجبة الكلية فيستدم
 منفصلة ما تفعل جمع بين عين المقدم ويقبض التالي ومما فته
 الخواص بين يقبض المقدم وعين التالي تنكس **ب** عليها والابطال
 التزوم الا انفصال ولما المنفصلة الحقيقية فيستدم **ب** متصلا
 مقدم الاثنين عين اصلين وتاليها يقبض الآخر ومقدم الآخر
 من يقبض اصلين وتاليها عين الآخر وكل واحدة في غير الحقيقة
 مستدرة للاخرى من كونه في يقبض **ب** بين
 في القياس وفيها في فصول الفصل الاول

الربيع

في تعريف القياس ووقت القياس قول مؤلف من
 فظلامته سمت لزم عن ادائها قول اخر وهو استثنائي اذ كان
 عين الشيء او نقيضا من ذكر ايضا بالفعل كقولنا ان كان هذا
 وخصه بمتجر كنهه بضم مخمور وهو عينه من ذكر فيه اذ اقلنا
 لكن ليس بمتجر اذ انما ليس كسليم ونقيضه من ذكر واقترانه
 ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث
 وكل جسم حادث فليس هو ولا نقيضه من ذكر اذ
 موضوعه كطابقه لاسيما في اصغر ومجوله الكبر والقضية التي
 جعلت جزو قياس لاسيما مقدرة والمقدمة التي فيها الاصغر
 الصغرى والنتيجة فيها الاكبر الكبرى والمكبر بينهما حد اوسط
 واقتران الصغرى بالكبرى لاسيما في قوله ومزاجا وهيئة كاصلة
 في كيفية وضع كذا الاوسط عند ترتيبها كدس لاسيما
 سلا وهو اربعة لان الاوسط ان كان مجولا في الصغرى
 وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول فان كان مجولا فيهما فهو
 الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث و

الى حيا سيموا بهم
 لاسيما في القياس
 في تعريف القياس
 في تعريف القياس
 في تعريف القياس

في القياس

ان كان موضوعا

في الصغرى مجولا في الكبرى فهو الشكل الرابع واما الشكل
 الاول فليس طرأ على الصغرى واللام يندرج الا صغرى الاكبر
 وكلية الكبرى والاحتمال ان يكون البعض المحكوم عليه بالاكبر
 من البعض المحكوم به على الاصغر وضرورة النتيجة اربعة الاول
 من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل هـ ب و
 كل با فكل هـ ا الثاني من موجبتين والكبرى ليست كلية ينتج
 ليست كلية كقولنا كل هـ ب والاسمى هـ ب فلا ينتج هـ ا
 الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية
 كقولنا بعض هـ ب وكل با فبعض هـ ا الرابع من موجبة
 جزئية صغرى وليست كلية الكبرى ينتج ليست جزئية كقولنا
 بعض هـ ب ولا ينتج هـ ب فبعض هـ ب والاسمى هـ ب وانتاج
 هذا الشكل بنيت بذاتها واما الشكل الثاني فليس
 اختلاف مقدمته باليكف وكلية الكبرى والاطصل
 الاختلاف الموجبة لعدم الانتاج وهو صدق القياس
 مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها اخرى وضرورة النتيجة ايضا

اربعه الاول من كليتين وصوتيه ينتج ساليمة كقولنا
كلن؟ ولا شئ من اب فلا شئ منها بالخلف وهو ضم
نقيض النية الى الكبرى ينتج نقيض الصغرى وبالفكاس
الكبرى ليرتد الى الاول الثاني من كليتين والكبرى موجبة ينتج
ليست كليته كقولنا لا شئ من ج وكل اب فلا شئ
من ج بالخلف وبالفك الصغرى وجعلها ثم على النتيجة انك
من موجبة جزئية صغرى وسالبة كليته كبريا ينتج ليست جزئية
كقولنا بعض من فلا شئ من الف في بعض من ج بالخلف
وبالفك الكبرى ليرجع الى الاول ويؤخر من موضوع جزئية و
كل ب ولا شئ من اب فلا شئ من ج دائم فنقول بعض من ج و
ولا شئ من ج ا بعض من ج ليس الرابع ينتج جزئية صغرى وموجبة
كليته كبريا ينتج ليست جزئية كقولنا بعض من اب وكل اب
بعض من ج ليس بالخلف واما الشكل الثالث فهو طرايا بالصغرى
والا حصل للاختلاف كليته صدى مقدمية والالفاظ البعدي
الحكم على طرايا فلم يبق التقدمة ولا يبق الالفاظ الجزئية وهو في النهاية

الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج
وكل ب ا بعض من ج بالخلف وهو العلم نقيض النتيجة الى
الصغرى ينتج نقيض الكبرى وبالرد الى الاول لو كان الصغرى انك
من كليتين والكبرى ليست ينتج كقولنا كل ب ج ولا شئ
من ب بعض من ج ليس بالخلف وبالفك الصغرى الثالث من موجبتين
والكبرى كليته ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض من ب وكل ب ا
بعض من ج بالخلف وبالفك الصغرى او يؤخر من موضوع الجزئية وكل ب
ب وكل ب ا فكل ا ثم نقول كل ب ج ووا بعض من ج او هو للخط
الرابع من موجبة جزئية صغرى وليست كليته كبريا ينتج ليست جزئية
كقولنا بعض من ج ولا شئ من ج ا بعض من ج ليس بالخلف
وبالفك الصغرى والافتراس الثالث من موجبتين والصغرى كليته
ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ا بعض من ج ا با
طائف وبالفك الكبرى وجعلها الصغرى ثم على النتيجة والافتراس
والسكس من موجبة كليته صغرى وليست جزئية كبريا ينتج ليست
جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ا بعض من ج ليس بالخلف

والافراض ان كانت التامرلة واما الشكل الرابع
 فمنه طرقتي الكمية والكيفية ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى
 او اختلفا بها بالكيف مع كلية احداهما والا فحصل الاختلاف
 الموجب لعدم الانتاج وهو وبالناجحة ثمانية الاول من
 موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ساج وكل
 اب فبعض ج ليس بالنتيجة الترتيب ثم عكس النتيجة
 الثاني من موجبتين وابلر من جزئية كقولنا كل ساج وبعض
 اب فبعض ج التام الثالث من كليتين واصل صغرى
 ليست ينتج كلية كقولنا كل ساج فكل ساج جز
 لام الرابع من كليتين واصل صغرى موجبة ينتج كلية جزئية
 كقولنا كل ساج ولا شيء من الفج فبعض ج ليس بالنتيجة
 الخامسة موجبة جزئية صغرى وبتس الكلية الكبرى ينتج كلية
 جزئية كقولنا بعض ساج ولا شيء من اب فبعض ج ليس بالامر
 انفا ارسى من التامة جزئية صغرى وموجبة كلية لبرى ينتج كلية
 جزئية بعض ب ليس ج وكل اب فبعض ج ليس بالنتيجة الصغرى لبرى

الى

الى الشكل الخامس مع من موجبة كلية صغرى وبتس
 جزئية كبرى ينتج كلية جزئية كل ساج بعض البس
 فبعض ج ليس بالنتيجة الكبرى التامة الثالث التام من
 ليست كلية صغرى وموجبة جزئية ينتج كلية جزئية لائس
 من ج وبعض اب فبعض ج ليس بالنتيجة الترتيب ثم علم
 النتيجة ويمكن بيان ذلك الاول بالخلف وهو ضم نقض
 النتيجة الى التامة المقدمتين ينتج ما ينكسر الى نقض التامة
 والثاني وفيه من التامة ارض والبيان بذلك في التامة
 لبقاس على التامة وليس البعض الذي هو او وكل دا
 وكل دب ففقول كل ساج وكل دب فبعض ج وكل ما فبعض
 ج او هو لخط والمقدمون هم والعزوب التامة في التامة الكار
 فذكر لعدم انتاج التامة الاية الاختلاف في القياس من
 بسيطة ويمكن ان تارة التامة فبعض ج ليس بالنتيجة
 فنقط ما ذكر واذا الاختلاف
 اما الشكل الاول فمنه طرقتي الكمية

فعلية الصغرى والبنية كالبكرى ان كانت غير المبره
والعريتين والافكالصغرى مخذوف عن بقية اللام ومرة
واللاادوام والعزوة المحنونة بالصغرى ان كانت
اصدا عاميتين وبعد ذلك اللادوام ايها ان كانت احدى
الخاصتين واما الشكل الثاني فمخذوف بوجوبه ام ان اصدا
صدق المقدم على الصغرى او في الكبرى من القضاء بالمنك
التواب والى ان لا يستعمل المكنة اللام مع العزوة
المطلقة او مع الكبرى المشروطتين والبنية ذاتها ان صدق
الدوام على احدى مقدمتيه والافكالصغرى مخذوف عن اللادوام
واللام ومرة والعزوة انه موزونة كانت واما الشكل الثالث
فمخذوف فعلية الصغرى والبنية كالبكرى ان كانت غير الرابع
والافكالصغرى مخذوف عن اللادوام ان كانت الكبرى
اصدا عاميتين ومعها البنية كانت احدى الخاصتين واما
الشكل الرابع فمخذوف انما بوجوبه امور في الاول
هذه القياس من البنية الثاني انكاس البنية المستعملة في الثالث

صدق

صدق الدوام على صغرى المبره بالثالث والوفى العام
على الكبرى الرابع هذه الكبرى في السادس من المنك الثالث
لما نفس الصغرى في الثامن من احدى الخاصتين والكبرى
هي اصدق عليه الوفا العام والبنية والفرين الاولين عكس
الصغرى ان صدق الدوام عليها او القياس من الست
المنك السوابك الالفظة عامة ونحو ضرب الثالث
ذاتها ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والافكالصغرى في
الرابع والخامس ذاتها ان صدق الدوام على الكبرى والافكس
مخذوف عن اللادوام ونحو ذلك كما في اثنا بعد عشر الصغرى
وفي السابع كما في الثالث بعد على الكبرى وفي الثامن
كذلك التتبع عند الترتيب

في الاقترانيات الكائنة من المرطبات
ومع حصة اقسام القسم الاول ما يتم كسب من المتصلات والبطون
منه ما كانت الكثرة في جزء تام من مقدمتين يعتقد الاشكال الاربعة
في لانه ان كان تباينها في الاشكال الثالث وان كان مقدما فيهما في الشكل

الثالث وان كان مقدما في العنونة بالبارز البري فهو
الشكل الرابع وشروط الانتاج وعدد الكفوف والبتية في
الكلمة والكيفية في كل شكل كما في الجليسا من غير فرق مثال
البر الاول من الشكل الاول كلما كان ا ب ج د وكلما كان ج
د و ر نتج كلما كان ا ب و القسم الثاني ما تتركب من المنفصلة
والمطبوع منه ما كانت الالكتر في جز غير تام من المقدمتين كقولنا
اما كل ا ب او كل ج د و اما كل ه ا و كل و ز نتج اما كل ا ب او
كل ج د او كل و ز لا متناع كذا الواقع في مقدمتها التاليف و
اصد الاولين وينعقد فيه الاشكال الاربعة والشروط المعبرة
بين الجليتين معبرة مهنين بين التشارك القائلين
ما تتركب من الجليته والمنفصلة والمطبوع فيه ما كانت الجليته
كبرن و الكثر مع تاليف المنفصلة وينتج منقصة مقدما
مقدما مقدم المنفصلة وتاليف الالتي التاليف بين التاليف
والجليته كقولنا كل ما كان ا ب ج د وكل و ز نتج كلما كان ا ب
ج د وفيه الاشكال الاربعة والشروط المعبرة بين الجليتين معبرة

مهنين

بين التالي والجليته القسم الرابع ما تتركب من الجليته و
المنفصلة وهو على قسمين الاول ان يكون الجليسا بعد
اجزاء الانفصال ا ب ا ب كل ا صدر منها و ا صدر اجزاء
الانفصال اما على التاليفات في البتية كقولنا كل ج
ا م ا ب و اما د و اما ه و كل ب ط و كل و ط و كل ز نتج كل ج ط
لصدق ا صدر اجزاء الانفصال مع ما ا ب ا ب ا ب من الجليته
و اما مع اختلاف التاليفات في البتية كقولنا كل ج ا م ا ب او
ا م ا د و اما ه و كل ب ا و كل د ط و كل و ز نتج كل ج ا م ا و اما
ط و اما ز لما تاليف الثاني ان يكون الجليسا اقل من اجزاء ا ل
نقصا وليكن الجليته واحدة والمنفصلة ذات جزئين و
المنتج مع ا ه ه ه ه ه ا م ا ط ا و كل و ز و كل ب د
ينتج اما كل ل ط و كل و ز لا متناع كذا الواقع في مقدمتها
التاليف و من غير التاليف ا ب ا ب ا ب ا ب ا ب ا ب ا ب ا ب ا ب
المنفصلة والمنفصلة و الكثر ا ب ا ب ا ب ا ب ا ب ا ب ا ب ا ب
المقدمتين و غير تام منها وكيف كان فالمطبوع منه ما هو

ح ١٢ كل من كل واحد وكل واحد واما موصول الشياخ كقولنا
 كل من وكل ب وكل د وكل ا
 وكل ح ه و ا ل في قياس
 الخلف وهو ايجاب المط بابطال نقيضه كقولنا لو كذب
 لس كل من كل ب لكان كل من ب وكل ب اعطاهما مقدمة صادقة
 ينتج لو كذب ليس كل من ب لكان ج امكن ليس كل من ج اعطاهما
 انه ام ج فينتج ليس كل من ب وهو المط الثالث الاستقراء
 وهو علم على وجوده في البرهان ثبوت كقولنا كل حيوان
 يركب فلكه الكسفة عند الموضع لان الانك والبرهائم و
 السباع كذلك وهو لا يفيد اليقين لاحتمال ان لا يكون
 الكلب بهذه الحالة كالثالث الرابع التمثيل وهو ايجاب
 الحكم في جزئي واحد لوجوده في وجود جزئي اخر بمعنى مشترك
 بينهما كقولنا العالم مؤلف فهو حادث كالبيت وابتوا
 عدية الحق المشترك بالدوران وبالتفصيل غير المتردد
 بين النسخ والالتفات كقولهم عند حدوث التاليف

او كذا وكذا

وكذا والاخر ان باطلان بالملف فتبين الاولى وهو ضعف
 اما الدوران فلان لوجود الاخر وسائر الابطال المتبوتة
 هذا مع انها ليست لعله واما التقيد بطرح ممنوع يجوز عينة
 غير المذكورة وتبديرت يد عينة المتكثرة في المقيد ليس الام
 لا يلزم عليه الام في المقيد بل ان يكون مخصوصا
 المقيد ليس له طاعة او خصوصية المقيد بل نفع منها واما
 الحاشية فنما ببيان الاصل في مواد الاقضية وهي يقينية في
 غير يقينية اما اليقينية فتا الاوليات وهي قضايا
 تصور غيرها كافي في لزوم بينهما كقولنا الكل اعظم من الجزء
 ومساهاة وهي قضايا يحكم بها بقوى ظاهرة او باطنية
 كالحكم بالشمس مضيئة وان النار حارة وان لنا خوف
 وغضبا ووجبات وهي قضايا يحكم بها بالاشهاد المتكررة
 مقيدة للعلم اليقين كالحكم بان شرب السم يقتول من شرب
 له قواد ووجبات وهي قضايا يحكم بها بحدس قويم
 من النفس للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس وهو

سرعة الانتقال من المبتدأ إلى المطلوب ومتواترات
وهي قضايا يحكم بها الكيفية الشراعية بعد العلم بعدم امتناعها
والامن المتواتر على ما كان يحكم بوجوده وبعده ولا ينجم
مبلغ الشراعية عدد من اليقين وهو القاطن بكمال العدد و
العلم حاصل من التجربة وحده وسواء التواتر ليختص على
الغير والقضايا قياسا معا وهي التي يحكم معها بواسطة
لا تغيب عن الذهن ثم تصور حدودها كما كان الرابع زوج
لانفق مراتب وبين والقياس مؤلف من هذه السنة
تسمى ههنا وهو المسمى وهو الذي حد الاوسط فيه عكس السنة
من الذهن واليقين والواجب كقولنا هذا مجموع وكل مجموع متعفن
الاختلاط وكل متعفن الاختلاط مجموع فلهذا مجموع اذا وهو
الذي حد الاوسط فيه عكس السنة لا في الذهن فقط لقولنا
هذا مجموع وكل مجموع متعفن الاختلاط فلهذا متعفن الاختلاط
واما غير اليقينية فتسمى شراعية قضايا يحكم
بها الاخرى في جميع الناس مما لم يصح عاقبة اوراقه او حتمه

او الفقلا

من عاداته وسيرته وادابته والمقاييسها وبين الاوائل
ان الاصل لو حكي ونفس مع قطع النظر عما وراء عقده
لم يحكم بها بخلاف الاوائل كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن و
كشف العورة مذموم ومراعات الضعفاء محمودة ومن هذه
ما يقع صادق وما يكون كاذبا والكل قوم مشهور او لا يهلك
صناعة بحرا ومساكن وهي قضايا باسم من فهم في غير
الكلام لدقوتها بغيرها مثل اصول الفقه والقياس
المؤلف من هذين بسمي جدا والعرض منه اقناع القاصر عن
ادراك البرهان والزام الحكم ومقبولات وهي قضايا يوثق
بمسئلتها في اما الام سماعي او مزيد عقل او دين كالمأ
خودات من اهل العلم والهدى ومنطونات وهي قضايا
يحكم بها ابتداء لظن كقولك فلان يطوف بالبيت فهو
سارق والقياس المؤلف من هذين بسمي خطابة
والعرض منه تريح القبح فيما ينفع من تهذيب الاخلاق

وامور الدين ومجيدات وهي قضايا اذا اوردت على
 النفس اثرت فانها لا يراعى من قبضا وسطه كقولهم
 هم ياقوتة سبالهم والعلم ومهوتة والقياس
 مؤلف ههنا بسبب شئوا والغرض من هذا التقال المفيد
 بالتمخيص والتمحيص ويروج الوزن والصوت
 الطيب وهو قضايا كادبة حكيم بها الوهم في
 امور غير كقولنا كل موجود من الوجود والعالَم فضائل
 لا يتناهى ولولا دفع العقل والبرهان كان في حكم
 الاوتى وعرف كذب الوهم بنواقفة العقل في مقدمتها
 القياس الساج ليقتضيه حكمه وانكاره عند العصور
 للابتنج والقياس المؤلف بها شفاكها والغرض
 منها اقسام للضم وتقليط والمفارقة قياس في صورته
 بان لا يكون على كهيئة منبى لاختلافه طبعه يجب
 الكمية والكييفية والجهة او مادته بان يكون المقدم و

المطابقا واما

قضايا

واما الكون الالفاظ فتم اذ في كقولنا كل انسان بشر
 وكل بشر ضئى كذا وكذا ذب شبيهة بالصادقة من
 جهة التقط كقولنا كصوت الفرس المنفوس على
 الحائط هذا فرس وكل فرس من ان نتج ان تلك الصوته جهانه
 او زجرته الحرف لعدم ماعات وجود الموضوع في الموضوعه
 كقولنا كل انسان فرس فهو كقولنا كل انسان فرس
 فهو فرس ينتج بعض الاك ان فرس ووضع الطبيعته
 مكان الكمية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس
 ينتج ان الانسان جنس واضر الامور الذهنيه مكان
 العينيه وبالعكس فعليك عن اعاجيل ذلك لتلايق
 في المفاد والمستعمل للمفاد سوف طائى ان
 قابر بالحكم ومساغته ان قابر بالحدى بالحدى الثاني
 في اجزاء العلوم موضوعات وقد عرفها ومباديها
 حدود الموضوعات وجزائها واعراضها الذاتية والكميات
 الغير البيئيه في النفس المكتوبة على سبيل الوضع كقولنا ان فعل

البداهة بسبب وجودها في الوجود والوجود هو الشيء الذي يظهر عليه الخلق للخلق
وهو المسمى بطلبه في الوجود الذي يظهر عليه الخلق للخلق في الوجود المسمى بطلبه في الوجود
والاسم هو الذي يسمى في الدين والدين في الوجود اعطاء ما يليق بالطبع والخلق
هو اعطاء ما يليق للطبع الذي هو الوجود على ما به الشيء هو المطلق في الوجود
انقطاعه عما هو وضع له وانقطاعه لانه انقطاعه عن ما وضع له ولا كراهة في دلالة على خارج
ما وضع له انظر انما يوجد بينهما لزوم ذهني الى التمام هو انما يوجد من اجب والنفس القرينية
التي هي الوجود هو كشيء من غير بعيد ومثل قريب المظهر عبارة عن الاستدلال بالوجود والوجود
على وجوده في الوجود ما يمدد العقل في الفاعل لا بد من السكون وهو الوجود
في مكان واحد في زمان واحد وانما اشياء العين التي تبلغ الشيء لا كما في شيئا
في شيئا اذ اظهر في ايضاه عما كان مستلما لانه العلم هو الذي يوجد في التمييز
الاشياء ولا يمكن ان ينقض التوحيف عبارة عن كل شيء يستلزم معرفة شيء آخر الاشياء
ما كان لفظه معناه في الوجود والاشياء اللاحقة القائمة بالفاعل والمفعول التي يقع
التعلق بين الشئين الواجب هو في الوجود اعطاء بطريق الانعام والاسم في
التشبيه جعل الشيء على ما يشي او انما لم يميز للايضاح تمام الحق الوصول هو
ان الموصوفات التي هي في الوجود هي في الوجود انما كان او مستغنى عنه في الوجود
ارادة ان الشيء المسمى له انما هو في الوجود عن ظاهره وبجسمه التوحيق
جعلته في الوجود موافقا لادامه ونواهيها التعلق هو عبارة عن وضع العمل
على سبيل الوجوب المسمى هو الذي يتوجه في الوجود في الوجود او اشياء التي
اشياء المسمى في الوجود لا يعنى وهو مستغنى عن الوجود في الوجود
الاشياء التي هي في الوجود هو انما في الوجود اصل المراد من العلم بقوله